

وهذا في ظني ان ظاهر
ولا في لغيره حاشا
بالح

سقط طلبها نظرا لوقوعها في هذه او ثقله له جهتان جهته
تجيبيل هذه الركعتين ولو لم يرجعها في غيرها وان لا يقع الطواف
به دون صلاة وهذه يحصل ولو بانها اجتمعت في صلاة غيرها
وجهة كونها يخرج بفعلها من الخلاف وهذه لا تحصل الا
بفعلها مع استحباب الشروط فيهما القابل بها الخالف ومنها
بنية الفرضية فيها ونقددها بعدد الاسابيع والفتاوى
به وتوقف الخالف عليها وحدها لكن يصح السعي قبلها انما
وان قولهم يسقط الطلب نحو سنة الظهر او من غير الخمسة
الاولى فقط فتأمله واجزه في نظيره لان الخلاف الذي
ليس بوجه ولا يقع مراعاته في خلافه اخره عند
وتطلب مراعاته ولا يجوز من الخلاف في سنة الطواف الا
يطلبها مستقلة وبنية الفرضية اذ الخالف في وجوبها
من اهل هذا هينا واهله يقولون بنية الفرضية في كل ما
على المعقول عندهم ولا شك ان بنية الفرضية فيها في القول
المعتمد مطبق لغيرها من النوافل فعل يقال ان مراعاة هذا
القول لا تنس لان مراعاته توقع في مخالفة المعتمد في الذهب
ولا يرقى بالكليته او يقال الاحوط ان يصحها مرتين احدهما
بلا بنية الفرضية رعابة للمعتمد والثاني بنية الفرضية
وبغيرها مما يعتبر ذلك القول الضعيف ولا يسقط
الطلب الا بها لا كما ذكره لعدم المحذور فيه ولا بعد هذا
ونظيره صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة حيث وقع فيها خلا
فيصلي الجمعة دون الاربعين يخرج من العبادت بيقين
وهذا بناء على ان في سنة الطواف من القوة ما يستمر مراعاته

باندم

بفعلها

منهين الى والدي لا يظهر غيره ان يقال ان الطلب على نحو ما قام

مما ذكره
بمراعاة
بمراعاة
بمراعاة
بمراعاة

ومثله